مدى ملائمة نظرية الأنتاجية الحدية للأجور لتفسير البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية*

مقدمة:

غالباً ماتستخدم النظرية الأقتصادية الجزئية كمعيار للحكم علي السلوك الأقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية المكونة للإقتصاد القومي علي إعتبار إنها تمثل وضع الاقتصاد الذي يعمل بكفاءة وبطريقة مثالية.

ومن الطبيعي أن يستخدم الأقتصاديون النظرية التي يعرفونها لتحليل وتفسير أي مشكلة أو ظاهرة حتي وإن كانت جديدة عليهم، فعندما أصبحت التنمية الاقتصادية ومشكلاتها من الموضوعات الرئيسية بعد الحرب الثانية. حاول الاقتصاديون تطبيق النظرية الأقتصادية (سواء الجزئية أو الكلية) علي مجموعة المشاكل الجديدة التي طرأت علي الساحة، وقد ترتب علي ذلك بعض الاختلافات في التفسير بين الذين يؤمنون بالنظرية بشكل كامل وأولئك الأقل تأثرا بها.

وتعتبر ظاهرة فائض العمل في القطاع الزراعي في الدول النامية وخاصة في صورته المقنعة من أكثر المسائل التي ثار بشأنها الكثير من الجدل والنقاش في الأدب الاقتصادي سواء علي المستوي النظري أو التطبيقي.

مشكلة البحث:

يتناول البحث دراسة مدي ملائمة نظرية الأنتاجية الحدية للأجور لتفسير مشكلة فائض العمل الزراعي في الدول النامية في صورته المقنعة.

فكما هو معلوم يوجد قبول علي نطاق واسع للإفتراض القائل بان الناتج الحدي للعمل

---

* د. أحمد محمد مندور المدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

يكون منخفض جداً بل يكاد يصل إلى الصفر في ظروف الاقتصاديات النامية التي يتميز فيها القطاع الزراعي بالتكدس الشديد في السكان، وطبقا لذلك فإن سحب جزء من فائض العمل لن يؤثر علي حجم الناتج الكلي في الزراعة.

ولكن هل يتسق مفهوم البطالة المقنعة بهذا المعني مع الحقيقة القائله بوجود أجر موجب سواء فعلي أو ضمني في القطاع الزراعي؟ فعندما يكون الأجر موجبا فإن قيمة الناتج الحدي للعمل تكون هي الأخري موجبه ومن ثم سيترتب علي سحب الفائض في العمل الزراعي بالضرورة، نقص الناتج الكلي ولن تستطيع قوة العمل الأقل عدداً انتاج نفس المستوي السابق إذا ظلت المدخلات الأخري غير العمل ثابته. وهكذا لايتسق فائض العمل في القطاع الزراعي مع الحصول علي أجر موجب.

والسؤال الأساسي هل يمكن التوفيق بين وجود فائض العمل والحصول علي أجر موجب من الناحية النظرية؟ بمعني آخر هل تستطيع نظرية الانتاجية الحدية (التي تقوم علي افتراضات معينه) وتفسر جانب الطلب في نظرية التوزيع - تفسير هذا التعارض؟ .

إن النظرية تقرر عدم توظيف العامل الأضافي إذا كان ما يضيفه إلي الإيراد الكلي أقل مما يضيفة إلي التكاليف الكلية. وذلك تحقيقا للأفتراض الأساسى الخاص بتعظيم الربح أو تدنية التكلفة.

وربما يستنتج البعض مما سبق ضرورة التخلي عن نظرية الأنتاجية الحدية لعدم قدرتها علي تفسير الواقع، ولكن هل من المعقول الحكم بفشل النظرية حتي عندما تطبق في ظل افتراضات مغايرة لتلك التي قامت عليها. أليس من الممكن إعادة صياغة بعض افتراضات نظرية الانتاجية الحدية - دون المساس بجوهر النظرية - بحيث تستطيع تفسير ظاهرة البطالة المقنعة محل البحث.

هدف البحث :

لن يحاول البحث الدخول في "مشكلة قياس فائض العمل" في القطاع الزراعي في الدول النامية، بل سنعتبر أن وجود أو عدم وجود الفائض فضلا عن حجمه هي مسألة تطبيقية تختلف من دولة لأخري بل في نفس الدولة من منطقة لأخري أو في نفس المنطقة من فترة

زمنية لأخري.

ومن الطبيعي أن تتفاوت نتائج هذه الدراسات التطبيقية لإختلاف الأساليب المستخدمة في القياس فضلا عن مدي دقة البيانات.

وسيتركز هدف البحث في الإجابة علي الأسئلة التالية:

- هل تؤيد نتائج الدراسات التطبيقية افتراض البطالة المقنعه؟
- هل تتسق نظرية الإنتاجية الحدية للأجور مع وجود البطالة المقنعه؟
- هل من الممكن إعادة صياغة بعض افتراضات نظرية الانتاجية (مثل معاملة "الجهد" كمتغير صريح) لكي تستطيع تفسير البطالة المقنعة في ظروف الدول النامية؟
- هل من الممكن إعطاء تفسير منطقي لوجود البطالة المقنعه يرتكز علي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمرفقية المسببة لها في ظروف الدول النامية.

خطة البحث:

يتناول البحث دراسة النقاط الأساسية التالية:

١- الدراسات السابقة.
٢- التحليل الجزئي للبطالة المقنعه.
٣- نموذج مقترح لتفسير البطالة المقنعه.
٤- بعض التفسيرات المنطقية المحتملة لوجود البطالة المقنعه.
٥- النتائج.

١- الدراسات السابقة :

حظي موضوع البطالة المقنعه بقدر هائل من النقاش في الأدب الاقتصادي منذ اعتبرها "Rosenstein-Rodan" ومن بعده "Nurkse" جزءاً هاماً لتفسيرهم للتخلف الاقتصادي. فعلي المستوي النظري قام كل من "Lewis, Fei and Ranis" بصياغة نماذج محكمة ودقيقة كان لمفهوم البطالة المقنعه فيها الدور الأساسي وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي في الدول النامية.

ويمكن تلخيص وجهة نظر الاقتصاديين الذين يعتقدون بوجود البطالة المقنعه فيما يلي:

يتميز القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية بالتكدس بالسكان ولذا فإن نفس حجم الناتج الزراعي يمكن تحقيقه باستخدام أعداداً أقل من الأفراد بالمقارنة بما هو موجود فعلاً وذلك بدون إجراء أية تغيرات في المعاملات الفنية المستخدمه في الزراعة.(١)

ويعتقد البعض مثل "Nurkse" أن الفائض في العمل الزراعي الذي يمكن سحبه من القطاع الزراعي يمثل ميزة كامنه أكثر من كونه عبئاً حيث يمثل مصدراً للإدخار الكامن يمكن استخدامه في مكان آخر في الاقتصاد القومي ليسهم في تحقيق التنمية.

وتزداد أهمية الفائض في العمل الزراعي عندما تكون الموارد الأخري (غير العمل) أكثر ندرة، فالنقص في رأس المال علي سبيل المثال يمكن تعويضه وإحلاله بالعمل الحر "Free labor" الموجود بالقطاع الزراعي، وقد عرض "Lewis" في هذا لصدد(٢) صيغة أخري للبطالة المقنعه في صورة نموذج للتنمية عن طريق التركيم الرأسمالي الذي يتم في القطاع الرأسمالي الحديث من خلال سحب فائض العمل الزراعي الرخيص من قطاع الكفاف التقليدي وذلك دون أي تخفيض في حجم الناتج الزراعي الكلي.

أما وجهة النظر المعارضة لوجود البطالة المقنعه فترتكز أساساً علي حصول العامل علي أجر موجب في القطاع الزراعي مما يعني أن قيمة الناتج الحدي للعمل تكون هي الأخري موجبة (طبقا لنظرية الانتاجية الحدية) ومن ثم يترتب علي نقل الفائض من العمل الزراعي نقص الناتج الكلي إذا ظلت الموارد والمدخلات الأخري غير العمل علي حالها، وهكذا فإن وجود الأجر الموجب لايتسق مع وجود فائض العمل (البطالة المقنعه) في القطاع الزراعي.

وبناءً علي ذلك يكون من الصعب بناء نموذج نظري يسمح بإمكانيه وجود ناتج حدي للعمل مساويا للصفر لجزء يُعتد به من عرض العمل.

---

(١) يلاحظ أن هذا التفسير لايتعارض مع نظرية الانتاج الكلاسيكية التي تقرر أن استخدام كميات كبيرة من أحد المدخلات الانتاجية مع ثبات المستخدامات الأخري - يمكن أن يؤدي إلي هبوط الناتج الحدي للمستخدم المتغير إلي الصفر. وتعتبر ظاهرة البطالة المقنعه انطباقا لقانون تناقص الغله بالنسبة لعنصر العمل في معظم اقتصاديات الدول النامية حيث التكدس الشديد للسكان في المناطق الريفية علي مساحات محدودة من الأرض الزراعية.

(٢) لقراءة أكثر تفصيلا انظر مقالة أرثر لويس:

W.A. Lewis, Economic - Development with unlimited supplies of labour, S.P. Agarwal and A.N. Singh, Economics of under development, Oxford University press, 1958, pp. 400-450.

ويستشهد "T.W. Schultz" علي ذلك بما حدث في الهند نتيجة لوباء الأنفلونزا الذي أدي إلي إنخفاض حجم السكان الزراعيين بنسبه ٨٪ في ١٩١٨-١٩١٩ والذي تبعه انخفاض في حجم الانتاج الزراعي في الهند(١).

وقد كان الاقتصادي "Jacob Viner" هو المناوئ الآخر القوي لفكرة البطالة المقنعه، فقد كتب عام ١٩٥٧ ينتقد "Eckaus" الذي أرجع وجود البطالة المقنعه إلي قصور إمكانيات الإحلال الفني بين عوامل الانتاج المستخدمه في الزراعة بسبب ندرة رأس المال، حيث يري "Viner" إنه لايمكن الحصول علي نفس حجم الناتج الزراعي إذا تم سحب نسبه معينه من قوة العمل المستخدمه مع استمرار بقاء عوامل الانتاج الأخري ثابته من حيث الكم والكيف(٢).

وعلي المستوي التطبيقي نجد مناقشات مؤيدة وأخري معارضة لوجود البطاله المقنعه، فنجد بعض المؤيدون مثل(٣). Mellor and Steven (1965), Sanghvi (1969) . Mehra (1966), ILo (1961), Sarkar (1957)

بينما نجد كتاب آخرون معارضون مثل Oshima (1958), Hansen (1966), Joregenson (1967), Schultz (1964).

ويتضح من نتائج الدراسات التطبيقية بشكل عام عدم وجود اتفاق حول وجود أو نفي البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، بل أن النتائج قد تفاوتت بالنسبة لدوله معينة مثل الهند(٤).

---

(1) Stainslaw Welisz, Economica, Dual Economics, Disguised unemployment and the unlimited supply of labour, London. Vol. xxxv, No. 137, Feb. 1968, p. 47.

(2) Carl Eicher and lawarence witt, Agriculture in Economic Development, New York, Mc Graw-Hill Book Companey, 1964, p. 131.

(3) A. Sen, Employment, technology and Development, clarendon press. Oxford, 1975, p. 35.

(٤) قدرت بعض الدراسات (Mathur, A) وجود بطالة مقنعه في غرب البنغال وهي من أكثر المناطق إزدحاما بالسكان بحوالي الثلث من قوه العمل الزراعي بالهند، بينما أوضحت دراسات أخري (Paglin, Morton) استندت إلي بيانات معهد الإدارة الزراعية بالهند - أن الناتج الحدي للعمل في الزراعة الهندية موجبا ومن ثم لايوجد نسبة تعتد بها من فائض العمل الزراعي.

انظر:

Warren C. Robinson, Types of Disguised Rural unemployment and some policy Implications, Oxford Economic papers, Vol. 21, 1969, p. 373.

ويرجع ذلك إلي سببين رئيسين:

الأول: أنه ليس من السهل أن نجد حاله فعلية لسحب جزء من قوة العمل مع استمرار بقاء العوامل الأخري ثابته، حيث تحدث عملية نقل الفائض من العمل جنباً إلي جنب مع التغيرات الأخري، فضلا عن أن طبيعة عملية نقل الفائض في حد ذاتها قد يكون لها أثر مختلف علي الناتج، فعندما يتم نقل الفائض في العمل إستجابه لدوافع إقتصادية قد لايتأثر الناتج إذا قام الافراد الباقون من قوة العمل بزيادة "الجهد" بحيث يظل المجهود الكلي كما هو، ومن المحتمل أن يتناقص الناتج الكلي إذا تعرضت نفس النسبة من الفائض في العمل إلي وباء معين أدي إلي الموت المفاجئ كما حدث في الهند ١٩١٨-١٩١٩.

الثاني: ما تعانيه معظم الدراسات التطبيقية المستخدمه في قياس فائض العمل من عدة نقائض نتيجة استخدامها لمنهج مشترك يتمثل في تقدير الفرق بين المتاح الكلي من وقت العمل في منطقة معينه والاحتياجات الكلية من وقت العمل طبقا للظروف التكنولوجيه والفنية المتاحه في الزراعة.

ويلاحظ أن مفهوم المتاح من العمل يعتبر العمل كميه ثابته (رصيد) وليس تيار يتغير عندما يتغير العائد لكل وحدة من "الجهد" ومن ثم يتجاهل هذا المفهوم فكرة منحني عرض العمل.

يضاف إلي ذلك أن مفهوم الاحتياجات من العمل هو مفهوم تكنولوجي أو فني ومن ثم لايسمح بأمكانيه تغيير نسب المزج بين المدخلات المستخدمه في الزراعة.

وأخيراً يفترض في هذه الدراسات أن كل المزارع الموجودة بأقليم معين تتطلب إحتياجات مماثلة من العمل الذي يتم حسابه علي أساس "المزرعة المتوسطة"[1].

٢- التحليل الجزئي للبطالة المقنعه :

إن محاولة قياس فائض العمل الزراعي علي أساس إجراء تقدير لإحتياجات العمل في "المزرعة المتوسطه الحجم" من واقع الدراسات التطبيقية سيكون قليل الفائدة نتيجة وجود

(1) Meghmad Desal and Dipak Mazumdar, A Test of the Hypothesis of Disguised unemployment, Economica, 1970, Vol. 37, pp. 39-40.

اختلافات كبيرة بين معظم الأقاليم الزراعية في الدول النامية من حيث النسب المثلي لمدخلات الانتاج والتي تتوقف بدورها علي حجم الوحدات الزراعية، أنواع المحاصيل، التربة والمناخ والظروف المحلية الاخري.

ولذلك ربما يكون من الأفضل الإنتقال إلي تحليل افتراض البطاله المقنعه علي المستوي الجزئي "Micro-Level" في منطقة معينه وبيان مدي ارتباطه بالناتج الحدي للعمل وكيفية تفسيره في ظل وجود أجر موجب.

سوف نفترض أن العمل يقاس في شكل تيار (بدلا له وحدات ساعات العمل التي تؤدي فعلاً) وليس بمجرد عدد العمال (رصيد) ونفترض أن العمال يتقاسمون العمل بالمزرعة بالتساوي، كما نفترض أن العمال متجانسون فيما بينهم ولذا سيكون منحني عرض العمل الفردي متماثلاً، بحيث يظهر علاقة طردية بين وحدات العمل المعروضة لكل عامل ومعدل أجر العامل (منحني موجب الميل) وأخيرا نفترض أن مستخدمي العمل يحاولون تعظيم أرباحهم أو بمعني آخر يتحدد المستخدم من العمل عندما يتساوي الأجر (تكلفه وحدة العمل الحديه المعروضه) مع إيراد ناتجها الحدي.

ومن المعقول كذلك إذا بدأنا من مستويات الأجور المنخفضة جداً أن نفترض أنه بزياده الأجر المدفوع للعامل يتزايد عدد وحدات العمل التي يعرضها بمعدل أكبر ومن ثم تنخفض تكلفة الأجر لكل وحده عمل، ولكن بعد حد معين للأجور يتزايد عرض وحدات العمل لكل عامل بمعدل أقل من تزايد معدل الأجر ومن ثم يترتب علي كل زيادة في معدل أجر العامل زيادة تكلفة الأجر لكل وحدة عمل.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي[1].

---

(1) Dipak Mazumdar, The Marginal productivity theory of wages and disguised unemployment, Review of economic studies, Vol. 26, 1959, pp. 190-197.

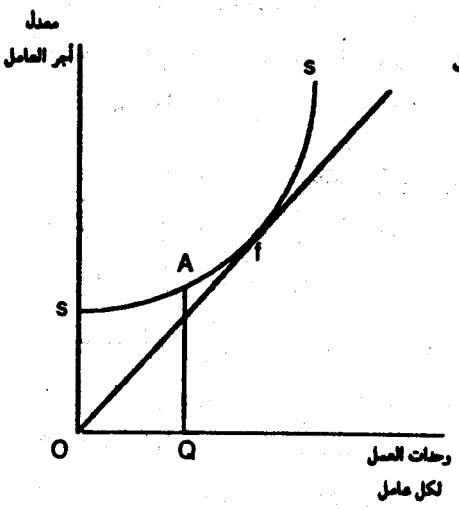

شكل رقم (١)

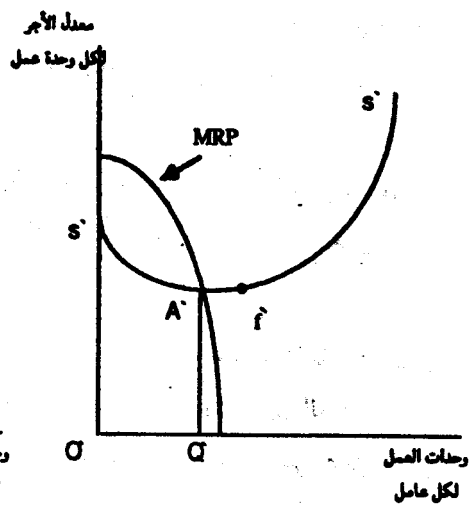

شكل رقم (٢)

يتضح من شكل رقم (١) أن المنحني S S يمثل عرض وحدات العمل لكل عامل بالنسبة لمعدل أجر العامل. أما المنحني S` S` في الشكل رقم (٢) فيوضح عرض وحدات العمل بالنسبة لأجر وحدة العمل ويشتق من المنحني S S.

ويظهر المنحني S` S` إنه لكل كمية من وحدات العمل التي يعرضها العامل (ممثلة علي المحور الأفقي) توجد تكلفة الأجر لكل وحدة (علي المحور الرأسي) ويتعين علي مستخدم العمل أن يدفع معدل الأجر لكي يعرض العامل هذه الكمية.

علي سبيل المثال عند معدل الأجر A Q يتم عرض الكمية O Q من وحدات العمل لكل عامل (شكل رقم ١) والنقطة A` في شكل رقم (٢) علي منحني العرض S` S` توضح أن تكلفة وحدة العمل هي A` Q` وذلك عند استخدام وحدة العمل الحدية للعامل O Q التي تحصل علي معدل الأجر A Q.

وتبين النقطة (f) والنقطة المقابلة لها (f`) نقطة الإنقلاب حيث تكون مرونة عرض وحدات العمل لكل عامل بالنسبة لمعدل أجر العامل مساوية للوحدة وتزيد المرونة عن الوحدة عند

معدلات الأجور الأقل وتكون المرونة أكبر من الوحدة عند معدلات الأجور الأعلي.

ومن ثم فإن زيادة معدل أجر العامل قبل المستوي (f) يؤدي إلي إنخفاض تكلفه الأجر لكل وحدة عمل كما يتضح من الجزء الهابط (f` S) في شكل رقم (٢)، بينما تزداد تكلفة الأجر لكل وحدة عمل عندما يزيد معدل أجر العامل بعد هذا المستوي لأن عرض وحدات العمل عامل يتزايد ولكن بنسبة أقل من ارتفاع معدل الأجر.

دعنا الآن نتساءل عن معدل الأجر الذي نصل إليه عندما يتم توظيف كل قوة العمل المتاحه في ظل الإفتراضات السابقة؟ إن معدل أجر العامل يجب أن يكون موجبا أياً كان عرض العمال بالنسبة للطلب لأنه طالما أن وحدات العمل المعروضه دالة متزايدة لمعدل أجر العامل فإن انخفاض معدل الأجر إلي مستويات دنيا سيؤدي إلي عرض وحدات عمل أقل بحيث أنه الطلب علي وحدات العمل لايمكن تلبيته عند هذا المعدل من الأجر.

وسيستقر معدل الأجر عند نقطة ما حيث يتم استخدام وحدات العمل التي تكون أكثر ربحيه، ويمكن تطبيق نظرية المؤسسة في هذه الحالة، حيث يجب أن تتعادل التكلفة الحدية لوحدات العمل المعروضه (لكل عامل) مع إيراد ناتجها الحدي.

ويتضح من الشكل رقم (٢) أن المنحني (MRP) يظهر إيراد الناتج الحدي لكل وحدة من العمل التي يعرضها العامل، وطالما أن العمال يتقاسمون العمل فيما بينهم بالتساوي فإن وضع المنحني (وليس شكله) سيعتمد علي عرض العمل بالنسبة إلي الطلب وعندما يقل العرض من العمل ينتقل المنحني (MRP) إلي أعلي بعيداً عن نقطة الأصل.

يلاحظ أن المنحني S` S` يمثل أيضا منحني للتكلفة الحدية لوحدة العمل التي يعرضها العامل لإنه مجرد ترجمه لتكلفة الأجر للعامل بالنسبة لوحدة العمل الحدية التي يعرضها من العمل. وتتحدد النقطة الأكثر ربحية عندما يتقاطع منحني (MRP) مع منحني التكلفة الحديه لوحدة العمل لكل عامل (S` S`) ويتحقق ذلك عند A` في الشكل رقم (٢).

ومثل هذه النقطة تمثل نقطة التوازن حيث يتعادل ثمن وحدة العمل الحدية المعروضة مع إيراد ناتجها الحدي ويكون معدل الأجر الأكثر ربحية للعامل هو A ويقابل هذا الأجر وضع التوظف الكامل في التحليل التقليدي (حيث يتوازن سوق العمل).

نأتي الآن إلي كيفية تفسير البطالة المقنعه وتوضيح مدي إرتباطها بالناتج الحدي والأجر الموجب؟

أن مفهوم البطالة المقنعه بالمعني الذي حددة (Nurkse) والذي يتضمن أن الناتج الحدي للعمل يكون مساويا للصفر قد يتعارض مع وجود الأجر الموجب ويمثل تناقضا بالنسبة لنظرية الانتاجية الحديه للأجور.

ويلاحظ أن هذا التفسير جزئيا لإنه لايخبرنا بشئ بخصوص معدلات الأجور التي يتم علي أساسها عرض العمل من جانب العمال الباقون بعد سحب قوة العمل الفائضه.

ومن الممكن تفسير هذه الحالة إذا ربطنا بين فائض العمل والأجور الكلية وليس معدل أجر العامل، فكما يتضح من التحليل السابق أن التوازن عند نقطة (A) لايتضمن أي فائض في العمل يمكن استخدامه عند معدل الأجر السائد.

وإذا إفترضنا سحب بعض العمال وتقليل قوة العمل فإن قوة العمل الباقية تستطيع أن تعرض نفس كمية وحدات العمل المعروضة من قبل ولكن لابد من زيادة معدل أجر العمال الباقون وطالما أن عرض العمل يزداد في البداية بنسبه أكبر من معدل الأجر فإن نفس كمية وحدات العمل الأصلية يمكن عرضها ولكن في ظل أجور كليه أقل وهذا يحدث طالما أن الطلب يكون ضئيل بالنسبة للعرض من العمل. وفي هذه الحالة فإن الناتج الحدي للعمل يكون موجبا كما أن معدل الأجر يتساوي مع الناتج الحدي، وهكذا يمكن تفسير البطالة المقنعه أو الفائض في العمل دون الحاجة إلي الإفتراض القائل بأن الناتج الحدي للعمل يجب أن يكون مساويا للصفر وبدون الإخلال بأساس نظرية الأنتاجية الحدية.

٣- نموذج مقترح لتفسير البطالة المقنعه :(١)

إذا رمزنا إلي كميه وقت العمل التي يعرضها العامل بالرمز (X) فإذا كان عدد العمال هو (n) عندئذ يكون الوقت الكلي المتاح للعمل (L) حيث :

$$L = n X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

تتضمن المعادلة (١) أن وقت العمل الكلي يتم إقتسامه بالتساوي بين أفراد العائلة في

(1) A. Sen, op. cit, pp. 23-35.

القطاع الزراعي.

وإذا أفترضنا أن حجم الأنتاج الزراعي (Q) هو دالة في وقت العمل الكلي (L) بافتراض ثبات الكميات المستخدمه من عناصر الأنتاج الأخري، أي أن:

$$Q = f(L), \quad f' > 0, \quad f'' < 0 \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

وتتضمن المعادلة (٢) إنه في ظل ثبات العوامل الأخري يتزايد الناتج الكلي مع التزايد في كمية وقت العمل الكلي ولكن بمعدل متناقص، أي أن الناتج الحدي للعمل يكون موجبا ومتناقصا وإذا أفترضنا أن استخدام الوحدة من وقت العمل يتطلب دفع القدر (Z) في شكل وحدات من الناتج وبالتالي حجم التعويض الكلي اللازم دفعه لإستخدام كمية وقت العمل (X) هو:

$$S'(X) = ZX, \quad X \leq X^* \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

وتفترض المعادلة (٣) ثبات (Z) عند مستوي معين ومن ثم فإن عرض العمل $S'(X)$ يكون ثابتا عند (Z) طالما أن كميه وقت العمل التي يعرضها العامل (X) كانت تساوي أو تقل عن الحد الأقصي (X^*) خلال فترة زمنية معينه، أي أن:

$$S'(X) > 0$$

ويتحقق التوازن بالنسبة لإستخدام العمل عندما يتساوي (Z) أي تكلفة استخدام الوحدة الأضافية من كمية العمل التي يعرضها العامل مع العائد المتحصل عليه من استخدام وحدة العمل الإضافية.

وإذا إفترضنا أن العامل يحصل علي نسبه مقدارها (α) من ناتجه الإضافي حيث:

$$0 \leq \alpha \leq 1$$

فإذا كان العامل يُقيم وحدة الناتج الأضافي التي يحصل عليها الآخرون علي أساس (h) لكل وحدة من الناتج حيث:

$$0 \leq h \leq 1$$

ومن البديهي أنه في ظل اتباع قاعدة إقتسام الدخل (توزيع الدخل بالتساوي بين أفراد

العائله) يكون إهتمام العامل بالاخرين أقصاه كما هو الحال بالنسبة للعمل داخل العائله الزراعية ومن ثم فإن :

$$h = 1$$

أما إذا كان العامل منعزل تماما عن الآخرين كما هو الحال بالنسبة للعمل داخل النشاط الصناعي (العمل بأجر)

فإن : $h = 0$ والمعادلة التالية تعبر عن شروط التوازن:

$$Z = f'(nX)[\alpha + (1-\alpha)h] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٤)$$

حيث $X \leq X^*$

وطالما أن الناتج الكلي (Q) يزداد بمعدل متناقص مع الزيادة في (L) فإن الناتج يمكن التعبير عنه كدالة في f' (الناتج الحدي) حيث تنخفض f' كلما زاد الناتج الكلي

$$Q = G(f') \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٥)$$

حيث (G) تكون متناقصه

وتبين المعادلة (٥) أن الناتج الكلي يكون داله عكسيه في الناتج الحدي للعمل أو الجهد.

ومن المعادلتين (٤)، (٥) نحصل علي:

$$Q = G(Z/[\alpha + (1-\alpha)h]) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٦)$$

حيث (G) تكون متناقصه، $X \leq X^*$

ويلاحظ من المعادله (٦) أن الناتج الكلي (Q) يزداد كلما زادت (α) وزادت (h) وكلما كانت (Z) أقل[١].

---

(١) يلاحظ أن (α) تكون مرتفعه في ظل العماله طبقا لنظام العائله (Family System) حيث يحصل كل عامل علي نسبه عاليه من مساهمه في الناتج وذلك نتيجه لقله عدد أفراد العائله، ومن المحتمل أن تنخفض (α) في ظل نظام العائلة الممتدة Extended family حيث ترتبط هذه النسبه بـ ($\frac{1}{n}$) حيث n تمثل عدد أفراد العائله الممتدة. ويلاحظ إنه في حالة نظام العمالة بأجر wage employment قد تصل النسبه (α) إلي الواحد الصحيح حيث يحصل كل عامل علي ناتجه الحدي (نظريا)، ولكن نتيجة العناصر الاحتكارية في سوق الانتاج أو الاحتكار الشرائي في سوق العمل - يحصل العامل علي أجر أقل من ناتجه الحدي. ومن الواضح أن (h) تكون عالية جداً في نظام العائلة بالمقارنة مع نظام العمل بأجر كما تتميز (Z) أي ثمن العرض بالإنخفاض النسبي.

وحيث أن المعادله (٦) تتضمن أن المجهود الذي يبذله كل شخص (X) لايزيد عن الحد الأقصي (X*) فإن:

$$nX \leq nX^*$$

أي أن $L \leq nX^*$ وإذا عبرنا عن (L) كدالة في الناتج فإن :

$$f^{-1}(Q) \leq n X^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٧)$$

حيث n يمثل عدد العمال.

ويتحدد "الجهد" المبذول بواسطة كل شخص (X) بالمعادله التالية:

$$X = f^{-1}\,(G(Z / [\,\alpha + (1-\alpha)\,h\,]) / n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٨)$$

ويلاحظ أن تقليل قوة العمل (عدد العمال n) لن يؤثر علي كمية وقت العمل الكلي (L) أو الناتج الكلي (Q) إذا قام العمال الباقون بزيادة "الجهد" الذي يبذله كل شخص لتعويض النقص في كميه المجهود الناشئ من تقليل عدد العمال، وطالما أن زيادة المجهود التي توضحها المعادله (٨) لن يستلزم زيادة الأجر (Z) ولكن بمجرد أن يصل المجهود إلي (X*) يجب زيادة (Z) وسترتب علي ذلك نقص الناتج الكلي.

ولذا فإن الشرط الضروري والكافي لوجود البطاله المقنعه في القطاع الزراعي طبقا لهذا النموذج هو:

$$X^* \geq f^{-1}\,(G(Z / [\,\alpha + (1-\alpha)\,h\,]) / n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٩)$$

ويلاحظ أن وجود البطاله المقنعه لم يستلزم أن يكون الناتج الحدي للعمل صفرا (فهذا الشرط ليس ضروريا أو حتي كافيا) كما أن الأجر (Z) لايستلزم أن يكون صفراً.

وكل ما يتطلبه النموذج لوجود البطاله المقنعه هو ثبات (Z)، (α)، (h) وحتي يظل الانتاج ثابت بعد سحب جزء من قوة العمل يجب أن تتغير (X) أي كميه الجهد الذي يعرضه العامل بحيث تقل عن الحد الأقصي (X*).

ويتضح من هذا النموذج إن بالرغم من وجود البطاله المقنعه فإن الناتج الحدي للعمل وكذلك معدل الأجر ظل موجب.

٤- بعض التفسيرات المنطقية المحتمله لوجود البطاله المقنعه:

يمكن أن إرجاع فائض العمل الزراعي في الدول النامية وخاصة في صورته المقنعه إلي العديد من العوامل الاقتصادية والأجتماعية والمرفقيه التي تميز اقتصاديات معظم هذه الدول، ويساعد تحليل هذه العوامل في إعطاء بعض التفسيرات المنطقية المحتملة لظاهرة البطالة المقنعه من الناحية الأكاديميه فضلا عن المساهمة في تحديد السياسات أو الوسائل المناسبه للعلاج. وفيما يلي نعرض لبعض هذه التفسيرات:

أ- إنخفاض مستويات التغذية والصحه للقوي العاملة.

عندما يكون مستوي التغذية متدنيا للغاية تتأثر طاقه العمل وتنخفض الأنتاجيه الحدية (إلي الصفر وربما تصبح سالبة) بمعني عدم تناقص الناتج الكلي (بل يمكن زيادته) إذا ثم نقل جزء من قوة العمل، حيث يترتب علي ذلك زيادة متوسط دخل العمال الباقون وتتحسن المقدرة علي العمل مما قد ينعكس في زيادة متوسط الناتج لكل مشتغل ربما نسبه أكبر من نسبه زيادة الدخل

ويناقش كل من "Mazumdar, Leibenstein and Wonnacott" هذا التفسير للبطاله سواء ضمنياً أو صراحة.

فيصف Wonnacott هذا النوع للبطاله بانه فائض محتمل "Potential Surplus" بمعني أن وحدات الطاقة المبذوله لكل عامل قد تكون دون المستوي المحتمل (التوظف الكامل) ومن ثم فإن تحسين مستوي الطاقة سينعكس في تقليل البطاله، ولكن هذا لن يتم بدون تكلفه حيث يتطلب الارتفاع بمستويات التغذية والصحة زيادة في الأنفاق علي برامج الغذاء والصحه والتي تأتي القوة الدافعة لها من خارج القطاع الزراعي، ويري البعض أن مثل هذه الانفاقات تعتبر ذات طابع استثماري وليس استهلاكي[١].

---

(١) إذا كان الهدف من الإنفاق علي الخدمات الصحية القضاء علي بعض الأمراض المتوطنه التي تسبب كسل وتراخي عدد كبير من السكان مثل الملاريا والدوزونتاريا وأمراض النوم فإن هذا يعد بمثابه انفاق استثماري حيث يترتب عليه زيادة كفائتهم الأنتاجية، وبالمثل فإن الإنفاق الذي يهدف إلي تحسين مستوي التغذية بغرض زيادة المقدرة الإنتاجية يعتبر أيضا بمثابة انفاق استثماري.

ب- قصور إمكانيات الإحلال الفني بين المستخدمات الانتاجيه.

ففي ظل افتراض عدم القابلية للإحلال بين عوامل الأنتاج، فإن وجود عرضه ثابت من آحد المدخلات سيحد من الناتج المحتمل وأيضا من الاحتياجات من المدخلات الانتاجية الأخري.

ومن ثم توجد حدود معينه لعدد ساعات العمل التي يمكن توظيفها بكفاءة قبل أن تنخفض الانتاجيه الحديه لكل ساعه عمل إضافية إلي الصفر.

ومن المحتمل وجود فائض عمل (سواء في صورة متوسط عدد ساعات العمل لكل عامل أو بدلالة عدد العمال) عندما يزيد العمل الزراعي المتاح عن كميه العمل التي يمكن استخدامها بشكل منتج علي قطعة معينه من الأرض ويعتبر النقص أو القصور في المتاح من المدخلات الأخري غير العمل وخاصة الأرض بمثابة مقياس لفائض العمل[١] ويصف "Echaus" وآخرون هذا النوع من البطاله بأنه "بطاله فنيه".

ويمكن إعطاء تفسير آخر لفائض العمل في هذه الحاله، فعندما تكون العائله الممتدة هي الوحده الأساسية التي يتكون منها القطاع الزراعي يكون الاعتقاد السائد هو استخدام كل العمال المتاحين في القطاع العائلي (طالما أنه لابد من إعاشتهم وتغذيتهم) وسيؤدي ذلك في ظل محدودية العرض من الأرض ورأس المال إلي وضع حد أقصي علي كمية العمل (بدلالة عدد ساعات العمل) التي يمكن استخدامها بكفاءة.

وسينعكس ذلك في قيام اقتسام العدد الكلي من العمال للإحتياجات من ساعات العمل فيما بينهم الأمر الذي ينعكس في وجود فائض عمل نتيجة انخفاض متوسط عدد ساعات العمل لكل عامل.

ومن الناحية الأخري إذا كان العمل الزراعي المستأجر (العمل بأجر) من خارج العائله يلعب دوراً أساسياً في تعبئه مدخلات العمل فإن محدودية المدخلات الأخري ستؤدي إلي وجود عمال متعطلين تماما وهم الذين تكون انتاجيتهم الحديه مساويه للصفر أو علي الأقل تنخفض عن ثمن الاحتفاظ بالعمل، وإذا تم توظيف هؤلاء لأي سبب (وليكن نتيجة الضغط

---

(١) يستخدم كل من "Mazumdar, Mehra, Mathur and singh" هذا النوع من القياس للفائض الفعلي للعمل في الزراعة.

الاجتماعي) في أي مكان آخر - فإنهم سيمثلون ذلك الفائض المستتر "hidden" من العمل الزراعي(١).

جـ- ضعف الحافز لتعظيم الدخل فضلاً عن تفضيل الراحه أو الفراغ بالنسبه للدخل المادي:

يمكن تفسير الفائض في العمل الزراعي استناداً إلي بعض العوامل الأجتماعية والمرفقيه التي تنعكس في إضعاف الحافز لتعظيم الدخل وتفضيل الراحه أو الفراغ علي العمل.

فعندما يعتمد القطاع الزراعي علي العائله كمصدر للعمل فإن وجود العائله الممتدة سيمثل عائقا هائلا أمام حركيه العمل لأنها توفر نظاما للضمان الاجتماعي لأفرادها من جهه إلي جانب المسانده المادية من جهة أخري الأمر الذي يؤدي إلي التقليل من الجاذبيه الفعاله للعائد المادي الفردي في حالة إمكانية الحصول عليه من خارج الزراعة.

ويري "Lewis" أن الفرد قد لايجد دافعاً لترك العائله والعمل لدي الغير حيث ماقد يحصل عليه الفرد (الناتج المتوسط للعائله) نتيجة اقتسام الدخل يزيد علي الناتج الحدي.

ومن الملاحظ في العديد من الحالات أنه حتي بالنسبة لأولئك الذين تنخفض كثافه العمل أو المجهود في مزراعهم ويعانون من الفقر الحاد قد لايبحثون عن العمل بأجر في مكان آخر حتي ولو عرض عليهم فهم لايعتبرون أنفسهم في حاله بطاله(٢).

يضاف إلي ذلك أن أسواق العمل (بأجر) تكون محليه وتتركز في قري أو أقاليم معينه بحيث أن الفائض في العمل من إقليم معين لايستطيع أن ينافس فيها في حالة رغبته في العمل نظراً للتفاوت الشديد في الانتاجيه فضلا عن إحتمال عدم استجابه العامل الفردي للتنظيم الإداري والفني داخل النشاط الصناعي لأسباب اجتماعيه وثقافية، فالعامل الفردي لكي ينتقل فعلاً إلي النشاط الصناعي ويصبح جزءاً منه يساهم في نموه لابد وأن ينخرط في التنظيم الجديد للعلاقات داخل الصناعة ويقتنع بالتنظيم الجديد وبأهميته(٣).

(1) Warren C. Robinson, op. cit, pp. 377-378.

(٢) تظهر البيانات الأحصائيه الرسميه في الهند أنه في عام ٦١-٦٢ وجد من بين مجموعة العمال الريفيين الذي يعملون فقط من ١٥-٢٨ ساعة في الأسبوع حوالي ٢٧٪ فقط مستعد للعمل إذا عرض عليه، ومن بين العمال الذين يعملون من ١-١٤ ساعه فقط في الأسبوع كانت نسبه الذي قبلوا العمل الأضافي ٢٣٪. أنظر هامش A. Sen. op. cit., p. 39

(٣) د. عبد الرحمن يسري، تحليل أثر العوامل الاجتماعية علي التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص ٣٣-٣٥، ١٩٧٢.

وفيما يتعلق بتفضيل الفراغ أو الراحه علي العمل نجد أن المبدأ الاقتصادي لتعظيم رفاهيه العامل يقتضي أن يعرض العامل عدداً من الساعات بحيث يتعادل عندها المنفعه الحدية للدخل مع المنفعه الحديه لساعه الراحه أو الفراغ. وكما زاد معدل الأجر زاد عرض العمل بأفتراض تغلب العوامل الاقتصاديه المحفزة علي العمل.

ويلاحظ أن تأثير الأشكال غير المادية للدخل تكون أكثر أهميه في التأثير علي عرض العمل في المجتمعات التقليديه المتخلفه بالمقارنه مع المجتمعات الغربيه المتقدمه، حيث يكون هناك تفضيل قوي للراحه أو الفراغ ومن ثم يحصل العامل بعد حد معين علي قدر أكبر من الأشباع من تخصيص الساعه الأضافيه للراحه بالمقارنة مع الدخل المادي المتحصل عليه من وراء تخصيصها للعمل.

ويترتب علي ذلك أن الزيادة في معدل الأجر ستؤدي إلي زيادة في كميه العمل التي يعرضها العامل ولكن بنسبه أقل ومن ثم فإن كميه العمل المعروضه تكون دون مستوي العماله الكامله أو المحتمل طبقا للمفاهيم المتعارف عليها في الأقتصاديات المتقدمه - وعلي ذلك يوجد فائض عمل محتمل في القطاعي الزراعي في ظروف الدول النامية.

د- الطبيعة الموسميه للزراعة:

تتميز الزراعة كنشيفه العمل في معظم إقتصاديات الدول النامية بالطبيعة الموسيمه، حيث يكون هناك فترات يكون فيها الاحتياج شديداً لكميات كبيرة من العمل في أوقات الزراعه والحصاد وقد يصل الطلب علي العمل لأقصاه مما يعني عدم وجود فائض في العمل بل قد تعاني الزراعه من النقص في العمل في هذه الفترات.

أما في بقيه فترات السنه يكون عبء العمل أقل ويتم توزيعه علي فترات طويله نسبياً ومن ثم يعمل العمال فقط كنسبه من عدد ساعات اليوم أو الأسبوع التي يعملونها في أوقات الذروة ومن ثم يوجد فائض عمل في هذه الفترات غير الموسميه.

وتعتبر المناقشة السابقة صحيحه إذا كان "الجهد" أقصي مايمكن في الفترات الموسميه وبالتالي الانتاج، ويتحدد أقصي جهد ممكن ليس بعدد ساعات العمل فقط ولكن بنوعية الجهد

وطبيعه الأنشطه التي تتم ممارستها. ويري البعض أنه من الممكن تصور وجود فائض عمل حتي في فترات الذروة الموسميه إذا كان الجهد المبذول كبيراً ولكن يقل عن الحد الأقصي.

وربما يكون ممكنا في هذه الظروف ترك بعض العمال للزراعه ولكن بعد أن يتم إعادة تخصيص المهام أو السرعة التي تتم بها إنجاز الأعمال المختلفه بحيث نصل في النهايه إلي جهد أكبر لكل فرد ومن ثم انتاج أكبر وبالتالي قد نتمكن من الحصول علي نفس مستوي الناتج المتحقق قبل ترك بعض العمال للزراعه.

وهناك احتمال آخر حتي إذا كان الجهد المبذول في بداية الموسم الزراعي - أقصاه. فربما يكون ممكنا زيادة الفترات التي يستلزمها الحصاد في ظل استخدام قوة عمل أقل ويتطلب ذلك احداث تغييرات في التجهيزات المستخدمه أو طريقه تنظيم العمل أو تركيبه المحاصيل[1] ويوصف الفائض في العمل في هذه الظروف بأنه "فائض ديناميكي محتمل، ومن ثم يمكن الحصول مع نفس الناتج باستخدام إعداد أقل ولكن بعد إجراء بعض التغيرات.

٥- النتائج:

أولا: تعرض الأساس النظري لمفهوم البطاله المقنعه للإنتقاد ولم يكن ممكنا تشييد نموذج نظري يسمح بإمكانيه وجود جزء يعتد به من عرض العمل تكون انتاجيته الحديه مساويه للصفر وهو الأفتراض الذي يكاد يحظي بالقبول علي نطاق واسع في ظروف الدول الناميه التي يكتظ فيها القطاع الزراعي بالسكان.

وذلك بعد أن أوضحت العديد من المشاهدات التطبيقيه حصول العمال علي أجر موجب.

فكما هو معلوم تتنبأ نظريه الأنتاجيه الحديه للأجور بأن فائض العمل لايمكن توظيفه بأجر موجب طالما يستهدف مستخدمي العمل تعظيم الربح وهذا قد تحقق في الواقع إلي حد كبير عندما طبقت النظرية في ظل إفتراضات مماثله لتلك التي قامت عليها وأهمها أن سوق العمل تحكمه ظروف المنافسه التامه وأن العوامل الاقتصادية والفنيه البحته هي التي تحكم كل من مسلك الناتج الحدي (المحدد للطلب علي العمل) من

---

(1) Harvey leibenstein, General X-Efficiency theory α Economic Development, New York, Oxford University press, 1978. pp. 65-68.

ناحيه والكميه المعروضه من العمل كداله في معدل الأجر (كمحدد للعرض من العمل) من ناحيه أخري.

واستهدف البحث توضيح إمكانيه وجود فائض العمل في صورته المقنعه دون الحاجه إلي الاستناد إلي الإفتراض القائل بان الانتاجيه الحديه للعمل تكون مساويه للصفر.

وقد تم في هذا الخصوص تقديم تحليل جزئي لنظرية الأنتاجيه الحديه بهدف تفسير البطاله المقنعه ولكن في ظل افتراضات مغايرة للنظرية التقليديه وأهمها قياس العمل في شكل تيار (عدد ساعات العمل) وليس رصيد (عدد العمال) فضلا عن إفتراض أن عرض العمل يكون دالة متزايده لمعدل الأجر لكل عامل.

كما عرض البحث لنموذج أكثر إحكاماً لتفسير البطاله المقنعه أخذ في إعتباره إمكانيه "تغير الجهد" المبذول في حدود معينه فضلا عن بعض المؤشرات التي تعكس ظروف العمل طبقا لنظام العائله والذي يختلف عن العمل بأجر، وقد أمكن في ظل هذا النموذج تقليل قوة العمل دون أن يتأثر الناتج الكلي مع الاحتفاظ بالناتج الحدي للعمل ومعدل الأجر موجباً

ثانياً: إن التعارض بين وجود البطاله المقنعه والحصول علي معدل أجر موجب نشأ أساسا من محاولة تطبيق نظريه الانتاجيه الحديه (التي تقوم علي إفتراضات معينه) ولايجب أن يستنتج من ذلك ضروره التخلي عن هذه النظرية فهذا يعتبر ظلم أو إجحاف بالنظرية التي يتم تطبيقها في ظل إفتراضات مغايرة لتلك التي قامت عليها.

ولعل أهمها أن معدل الأجر يتحدد بظروف الطلب والعرض من العمل وقد أتضح أن معدل الأجر نفسه يؤثر في كفاءة العمل ومن ثم في عرض العمل في ظروف الدول الناميه وخاصه إذا أخذنا في الأعتبار تدني مستوي التغذيه وسوء الأحوال الصحيه وتأثير ذلك علي مجهود أو طاقة العمل.

وربما يتسق وجود البطاله المقنعه بالمعني الذي يستخدمه (نيركسه، ولويس) مع وجود منحني عرض لانهائي المرونه للعمل حيث يظل الناتج الكلي علي حاله طالما يقوم العمال الباقون بزيادة الجهد بحيث يكون كافياً لتعويض النقص في عدد ساعات العمل بعد سحب جزء من العمال الزراعيين.

وكذلك قد يتسق مفهوم البطاله المقنعه مع التحليل الكلاسيكي الذي يربط الأجور بمستوي الكفاف حيث يفترض أن بعد حد معين من استخدام القوه العاملة بالزراعه تكون الزيادات في القوه العامله فائضه (حيث يسري قانون تناقص الغله).

وفي المقابل فإن مفهوم البطاله المقنعه لن يتسق مع وجود منحني عرض موجب للعمل كما لايتسق مع التحليل النيوكلاسيكي الذي يفترض أن النواتج الحديه للعمل الزراعي تكون موجبه.

ثالثا: يعتمد إقتراح سياسات لتحقيق التوظف الكامل والتكوين الرأسمالي والتنميه الأقتصاديه في ظروف الدول الناميه - علي وجود احتياطي كبير من القوي العامله في حاله بطاله مقنعه. تكون انتاجيتها الحدي مساويه للصفر وخاصه في المناطق الريفيه المزدحمه بالسكان، ومن خلال استخدام هذا الفائض من العمل يمكن تحقيق التركيم الرأسمالي بدون إهدار أيه موارد مستخدمه في أنتاج سلع وخدمات بديله.

وغالبا ما ينظر إلي العمل الذي يعاني من البطاله المقنعه بأنه أكثر الأصول وفرة ومن ثم تكون الاستفاده منه مسأله حيويه لتحقيق التنميه الاقتصادية.

غير أنه من الملاحظ أن مثل هذا الاستخدام لن يكون بدون تكلفه وانما يستلزم تقديم العديد من الحوافز فضلا عن تحسين خدمات البنيه الأساسيه، كما يتطلب توفير المدخلات الضرورية المكمله وخاصه التجديدات الفنيه المكثفه للعمل إذا ما أريد لقوة العمل الباقية بالزراعه أن تبذل جهداً أكبر وتعمل بكفاءة أكبر.

رابعاً: يتجاهل التحليل الاقتصادي للبطاله المقنعه العديد من العوامل أو الظروف التي تميز اقتصاديات الدول الناميه، مما يؤدي إلي نوع من سوء الفهم أو الأرتباك عند وضع مفهوم أو تعريف محدد للبطاله المقنعه.

وقد استعرض البحث في هذا الخصوص العديد من العوامل سواء الاقتصاديه أو الأجتماعيه أو المرفقيه التي يمكن أن تساهم في إعطاء تفسير منطقي لوجود البطاله المقنعه ومن ثم قد تساهم في وضع سياسات ملائمه لعلاجها.

مراجع البحث :

أولا: المراجع العربية

- د. عبد الرحمن يسري، تحليل أثر العوامل الاجتماعيه علي التنميه الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندريه، ١٩٧٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Dsal Meghmad and Dipak Mazumdar, A Test of the Hypothesis of Disguised unemployment, Economica, 1970, Vol, 37.

- Eicher Carl and Lawarence witt, Agricultur in Economic Development, New York, McGraw Hill Book Company. 1964.

- Leibenstein Harvey, General X-Efficiency theory α Economic Development, New York, Oxford university press, 1978.

- Lewis W.A., Economic Development with unlimited supplies of Labor, S.P. Agarwal and A.N. Singh, Economics of under development, Oxford university, 1958.

- Mazumdar Dipak, the marginal productivity theory of wages and disguised unemployment, Review of economic studies, vol. 26, 1959.

- Robinsen warren. c., Types of Disguised Rural unemployment and some policy Implications, Oxford Economic papers, vol. 21, 1969.

- Sen A., Employment, Technology and Development, clarendom press. Oxford, 1975.

- Welisz Stains law, Dual Economics, Disguised unemployment and the unlimited supply of labour, London, Economica Vol. 137, 1968.